

(عاشية على شرح الرسالة الحسينية) ، تأليف الشيخ محمد باقر

محمد بن مصطفى - ١١٧٤ هـ . كتيبت في القرن الثالث عشر

الاجري تقديراً

١٠٠٠٠٠٠٠٠

١٧

٢٥

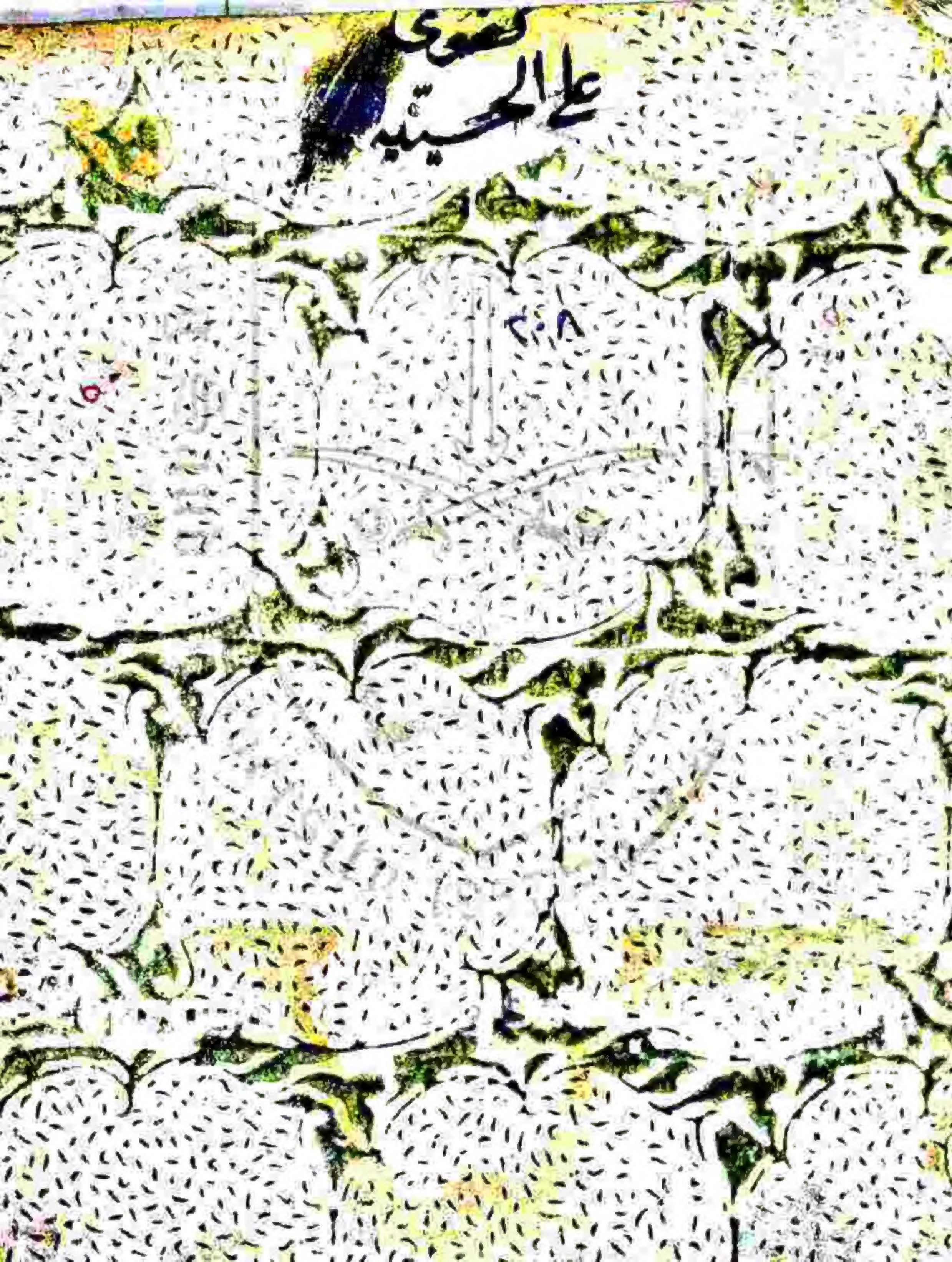
٦٥.٩

نسخة حسنة ، خطها تعليل



المنظمة

علاء الدين
الحسين





King Saud University



الجامعة
السعودية

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المطبوعات

الرقعة: ٩٠ ص ١٢
المصنوع: راحة
للتأليف:
تاريخ النسخ:
عدد الأوراق: ٢٥
الملاحظات:

١٩٥٧

Copyright © King Saud University

على ان يقر الورود بان لم احرار كل ما اشتركه بين الاحوال الثلاث ولم يحتر
 ما هو المحصور بالوقت والمقام بقصده وان دفع بانه اختص لا يها هنا ذلك
 الاقتصار وحدث الاشتراك لا بد فقه ويكي محل كلام العلامة على هذا
 بالغة ثورا قول حال الورود والاشتقاق فيمكنه اخبار اللفظ لشم
 مع وجود غيره وحال الدفع مما ملكه وبما لا يوافق التوضيح كما يستظهر
 ان في اخر الكتاب فلا روم قد لكان ان اراد بقوله والمقام بقصده
 المقام يقتضيه ما هو المحصور بالوقت فهم وان اراد انه يقتضي القريب فم
 لا يقتضيه الاشتراك لا ينافي ارادة الوقت عما ان هذا التفسير موجب كونه
 المذكور من تعيين الطريق وهو لم يوافق التوضيح ولا يحتاج الى توضيح
 العلامة ايضا فلا يحتاج الى توضيح العلامة ظاهرا هذا العبارة يشتمل
 توجيه العلامة كلفه وعلى وجهه ان الدابر بما يقول في وعاءه باقربا
 غير بعدد ويانم هو اقرب اين حمل الورود فلا يحسن الاشارة المذكورة ايضا
 مجرد الاستبعاد والاستبعاد المذكور لا يصح استعمال الموضوع
 للبعد لكان في حقيقة ثما وتعدس اللهم الا انه تعارض بعد الدرجة والرتبة
 غير ان البعد لكان له امر الا انور العقلي مجرد الامور المحسوسة فاستعمل
 ما وضع له البعد لكان وان توضيحا خفيضا انما انما قلت فمما قد
 الاشتراك ايضا يجازي في السيف فمما انما اراد بالاشتراك هو

[illegible]

کافور و گلاب و صندل و مشک
و زعفران و صندل و مشک
و غیر ذلک
مثله
تایید نماید از دوا عورت و استغفار
الاجابه کرد که انصاف مثله

صلى الله عليه وسلم

و هو لبسوا
هذه الخياطة
التي هي
منه

Handwritten signature/initials.

قوله وصل اساره الى الحبش قوله وعدنا اساره الى الحبش المذكورين وقوله وصل اساره الى الحبش المذكورين وقوله وصل اساره الى الحبش المذكورين

مستند في التاريخ
1922
الملك فيصل

مستند في التاريخ
1922
الملك فيصل

فقد انه على خلاف ما عليه جميع المحققين من ان
 الاسماء ان لا تكون اشارة اصلا حتى لو ذكر
 وزيد بالاسم لا تشبه بالاسماء الاسماء
 قد ذكرنا تشبه وهو هذه على ما يجمع ان الاسماء
 العلم لا انما يقال ان معنى ما ذكرنا به بعض
 الاسماء انما يكون زيدا بالاسم لا انما
 على التشبه مع حذف كل التشبيه على ما
 ولعله انما قد يقال لا وجوبه في كل تشبه
 السمع حال منه

فقد انه على خلاف ما عليه جميع المحققين من ان
 الاسماء ان لا تكون اشارة اصلا حتى لو ذكر
 وزيد بالاسم لا تشبه بالاسماء الاسماء
 قد ذكرنا تشبه وهو هذه على ما يجمع ان الاسماء
 العلم لا انما يقال ان معنى ما ذكرنا به بعض
 الاسماء انما يكون زيدا بالاسم لا انما
 على التشبه مع حذف كل التشبيه على ما
 ولعله انما قد يقال لا وجوبه في كل تشبه
 السمع حال منه

فقد انه على خلاف ما عليه جميع المحققين من ان
 الاسماء ان لا تكون اشارة اصلا حتى لو ذكر
 وزيد بالاسم لا تشبه بالاسماء الاسماء
 قد ذكرنا تشبه وهو هذه على ما يجمع ان الاسماء
 العلم لا انما يقال ان معنى ما ذكرنا به بعض
 الاسماء انما يكون زيدا بالاسم لا انما
 على التشبه مع حذف كل التشبيه على ما
 ولعله انما قد يقال لا وجوبه في كل تشبه
 السمع حال منه

فقد انه على خلاف ما عليه جميع المحققين من ان
 الاسماء ان لا تكون اشارة اصلا حتى لو ذكر
 وزيد بالاسم لا تشبه بالاسماء الاسماء
 قد ذكرنا تشبه وهو هذه على ما يجمع ان الاسماء
 العلم لا انما يقال ان معنى ما ذكرنا به بعض
 الاسماء انما يكون زيدا بالاسم لا انما
 على التشبه مع حذف كل التشبيه على ما
 ولعله انما قد يقال لا وجوبه في كل تشبه
 السمع حال منه

فقد انه على خلاف ما عليه جميع المحققين من ان
 الاسماء ان لا تكون اشارة اصلا حتى لو ذكر
 وزيد بالاسم لا تشبه بالاسماء الاسماء
 قد ذكرنا تشبه وهو هذه على ما يجمع ان الاسماء
 العلم لا انما يقال ان معنى ما ذكرنا به بعض
 الاسماء انما يكون زيدا بالاسم لا انما
 على التشبه مع حذف كل التشبيه على ما
 ولعله انما قد يقال لا وجوبه في كل تشبه
 السمع حال منه

او هم صلوا و اجروا انكرا على ان يكونوا الكوا
ثم القوا على النار والاداء اتم ثم الجواب
والسائل

فصل في معرفة دواخل القلوب
وخرج منه وصف الامر كذا
الامر تعالى في كتابه الوصف العظيم

(وحيث ان الآداب هم المنصفون وقوله العارفون للرجال الى اخر الكلام باطل
 الا ان وصف بكرام قولين يتطروا بعين الوداد ثم قل اطفأ المسبة يعني اطفأ
 بالبيصر لا بالبالصرة قوله بين اجهال بصيغة المبالغة إشارة الى ان رجال الار
 بانود العناد انما يتصور من اجهال الجهل المركب ليس لا بعلم ولا بعلم الا بعلوم
 فيه كالذي ليس ويحصر على اهل العناد ولا مع فاصل الوداد قوله وسئل عن العلم
 وحده الا العلم للغير نظرية او تشبيها او إشارة الى ان سوال الجمع اية شكاوا يا
 الاء لان بكل احد ان يسئل نفعه واما سئل ان يسئل هذه الرسالة فمجاوبها
 لانه يريد بها كايروها اهل العناد او تقولوا السوا غيره او كسر او تعظما
 تحذرها النفعه قوله ومن الدلالة الموصلة على الصعوبة وشدة العقاب المذكورة في كلام
 الاشعاره ايهما عندهم هو الاول وعند المعتزلة الكفا والمشتبهون الحكم وقال الخليل
 كذا في سبيلهم كلام الاساوه في المعنى الشرع المراد به ان يعلب اسما ان في المشهور
 معناه المعنى الصغير والعم وقد قال ميرزا قدس في حاشية التمهيد في الاظهر هو التوفيق
 بينكما ما ذكرناه صاحب الكفا في صلبه في الاغترال في خاتمة المعنى الاول في تفسير
 عند المعين مع ما بالظن في القراء هو المعنى الشيعي في حال جدا عند الجمهور واما عند أهل
 الحق فبالله انه مشركه عند المعين المذكور من علم ما سيقاد به اليهود وقال جلال
 الدين كذا في حاشية الهدى معيار ما للمعيار وحاشية كذا في الهدى او انصرف بها كذا
 بالبين الاول واداءه بكونه في الاول لا يكون بالمعنى الثاني جار مجاز في المعنى الثاني

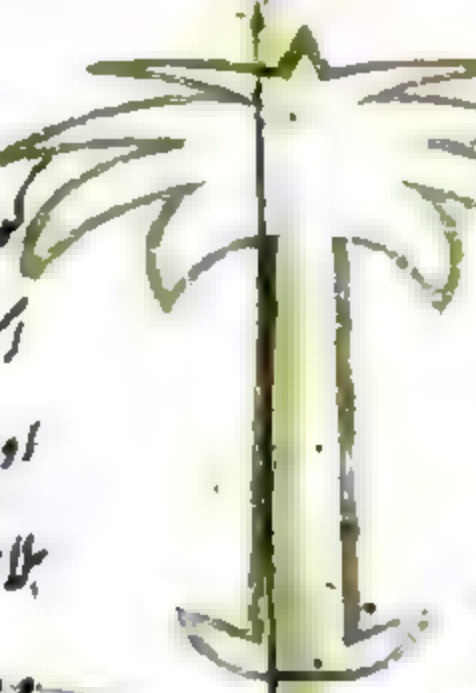
من البعد عن نفسه والسفر في فلك على الوجه المذكور مما نقله الله عن بعضهم والفقير
عنه كما في ذلك انما معنى الالالة الموصلة الى المصنوع مطلقاً والاول معنى الالالة الموصلة
اليه بغير الوصل ومع الازدياد او انشائها لخواص كقوله تعالى احدهما الصراط المستقيم
فان كان لا محذور الى حال انه لم يثبت له صرح واحد المعنى فكذا لم يرجح ان احد هما
على نسب كل واحد منها الى بعض بهم وامر احدهما بهما هو النسب المقام او المقام
والاولى الكلام كما لا يخفى على هذا القول هو كونه المراد من الكلام هو الكلام الاصطلاحي
شايك ما هو مشهور من كونه القول هو المقطع عما يفيد فائدة مائة مما نقل عن المصنف
في انوار القمر في الكلام كونه نفسه بقوله ان اذا صدر منك كلام معنى ان القول هو
القصص من هو معنى الصدور فقوله والمراد من الكلام لغو مع ضم التحليل في انما
فسرناه بالادارة من الكلام واشابه هذه العبارة حيث لم نقل في الكلام ما يكمله
الانما او كونه الخارج المتبادر منه ومنها هو الاصطلاح وصرحنا اصحاب الاستدلال
بقوله لا هذه الرسالة وتقرر المدخل والاولى ان مراد من الكلام في هذا المقام
هو الكلام المنقول عنه من كلامه المتعلقة بالوصف الالائي من قوله تعالى
اليه منها السموات والارض وكل ما يكون له كذا مراد به المنقول ما يقصده فقط
اي كبر في كلامه بعض تلك الاقسام ما عدا النسب التي هي واهل كما هذا على بعض
المحققين في القول بالصدور ليعلم شمول لفظ قلت القول حكايته او المتبادر
نا بقوله في نفسه وانما خبرنا بالحق من جهة القول به هذه الجهة حكيم في ذلك

64

[illegible]

المناقضة مما يكون ما قسم شيئا او مائة مرة ثم يناقضه اخر فهو
 مقبول كما قسم ما يعمل ملا حاجا الى الباء من قلت اريد بانقسم كل قسم براد
 من لا يكون كذلك على انما تنقل الكلام الى اللواتي ما به سلس او دور او تنقل
 الى لا يكون كذلك وانه اريد بجمع انقسم فلا يكون حاله لا يكون كذلك مبينا
 الكلام ما صرافته بغيره **المراد** من يتا العضاض في اول المرتبة ما سيج هذا
 ملا وجه لما قيل ان النظم بيا احوال المباحة فالتاسعة يقتصر على الموضوع
 بالاساس **المراد** من شره الى المباحة وانصف بالخصوصة باقتضوا **المراد** من
 التوبيا وهي من عبارة عن طلب السابغ على النقل او المدح سواء كان اذاد ذلك
 المطلوب ملغى في حصة او مجازا والكل ان يعلق على تلك الاوصاف **المراد** من
 مجازا التوبيا كما اطلق ما منع المقدمة المناقضة معقبة لغوية وآية لا ينفذ **المراد**
 مجازا والا لصار اكثر من المناقضة الحقيقية مجازا وكذا الكلام في النظم **المراد** من
 والمعارضة المقدر به هذا ويجعل ان يكون هذه الاوصاف ارب في موضوعه
 الكما فاقم فظهر ان لا وجه لما قد يقال له ليس شتر ما واراوا بالبحار اللغوية
 عنها **قوله** سوا كما به لا سجد الظاهر مطلقا في السند ما يعبر عن المناقضة
 فبازر ايضا وكذا اطلاق الشاهد فلا تفعل **قوله** استمرارية عند الخصم **المراد**

لكنها



مبينا

كونها استمرارية عند المدح فقط لا يمنع انقسم على المناقضة لا سيما ذكرها
 استمرارية عند انقسم فقط اذ كوزح المناقضة جدا والارام وكذا الكلام **قوله**
 او بدله **قوله** او بدله **المراد** من مطلقا سواء كانت حقة وجلية والارام حوازا المنع
 بلات يذ في اجليته لدخولها في حكم المسنى منه فلفظ هذا الكلام منه فليس كما
 من كلام اشراج المسعودي **المراد** من مطلقا سلس في المواخذة لا على ما صرح
 بضم الشرايع من قصر العلى بانحفي قطرف **قوله** وقاددنا اياه **المراد** من كعقبة
 لا اكلية لا يسلي بها المواخذة اصلا لالامات يهد ولا بدو **قوله** لا يقول
 انظر معنى المناقضة وضمة قوله لا استا والفرق بينه وبين **قوله** انما قول المطلق
 المنقول عنه **قوله** لا لا وان شئت من هذه الاشكال مثال المناقضة النقل **قوله** والارام
 كما قد ذكره **قوله** لا لا غير ان يصحاح لكل منها ولا بد من كونها الا ان المناقضة حقيقة
 مستقلة في معانيها ان لا يكون ما مناقضة مجازا لغويا لا معنى كونه
 المناقضة مجازا لغويا **قوله** الا ان المناقضة المستقلة هناك مجازات لغوية كما مر **قوله** لا لا
 هنا بانه المثال لا يربط بالمثل **قوله** وانقط لا جالي السهر فيه ام النظم وكذا المعارة
 غضب غير مستوع فانه لا سجد لا لا والاشكال انما هو من مطلق وليس له الا ان المناقضة
 فاذ استدل غضب غضب غير فعدده من الوضائف الموجهة ليس بما ينبغي اللهم

قوله على وجه الصواب اللادبي

الا ان يقال ان هذا هو اصطلاح او من قبل نسبة الحكم لا ما صدق عليه ذلك المصنوع
 والالف والمخصوص ان يحسم الحسم ويعينه حتى لو لم يحسم من ان هذا ما
 لا سترامه فادام لم يسن ذلك الف او لم يسع ويسم المراد ان السهم
 ان يكون ببيان استرامه فواخصوصا معهودا كالتسا في المذهب مثلا ولا يكره
 لغيره بل كحرية كل موضع وفي الف وادامه **فان كان** كذا كذا فلهذا
 راجع الى المدعى فاعلم النقل لا ان نقل اذا التنا في كذا هذا ان نقل لا يسلم عدم صحة
 النقل **فان كان** مراد المراد من المراد من النقل والمدعى كالتسا في كذا هذا ان
 خلافه بياثوته او المتصور من الحكم اساسا او المعلوم خط لفظ الاساس هو الابدان
 والاعيان ايجاد الحكم كذا فانه ما في نفسه والديوانا هو من ولا يوجد فوا
 وقد كثر بعد العلم بالمتن السهر واللمارضة السعدية فاعلم حال الاخر في المقابلة
 او لكسها باقية كل واحد على كل واحد **فان كان** المراد من الف في قوله
 ثم المحرر هو استعمال اللفظ في جزء من معناه فمعنى الاول ابطال الحكم بخصوص الف او مع
 انما ابطاله بياثوته فمعنى هذا استعماله في ابطال الحكم والابدم الكراخ قوله
 بخصوص الف واما خلافا لمراد كاسعدية فوجد مع الكراخ كذا في قوله
 والسهم **فان كان** المراد من الف هو كل ما هو في قوله

الا ان يقال ان هذا هو اصطلاح او من قبل نسبة الحكم لا ما صدق عليه ذلك المصنوع
 والالف والمخصوص ان يحسم الحسم ويعينه حتى لو لم يحسم من ان هذا ما
 لا سترامه فادام لم يسن ذلك الف او لم يسع ويسم المراد ان السهم
 ان يكون ببيان استرامه فواخصوصا معهودا كالتسا في المذهب مثلا ولا يكره
 لغيره بل كحرية كل موضع وفي الف وادامه **فان كان** كذا كذا فلهذا
 راجع الى المدعى فاعلم النقل لا ان نقل اذا التنا في كذا هذا ان نقل لا يسلم عدم صحة
 النقل **فان كان** مراد المراد من المراد من النقل والمدعى كالتسا في كذا هذا ان
 خلافه بياثوته او المتصور من الحكم اساسا او المعلوم خط لفظ الاساس هو الابدان
 والاعيان ايجاد الحكم كذا فانه ما في نفسه والديوانا هو من ولا يوجد فوا
 وقد كثر بعد العلم بالمتن السهر واللمارضة السعدية فاعلم حال الاخر في المقابلة
 او لكسها باقية كل واحد على كل واحد **فان كان** المراد من الف في قوله
 ثم المحرر هو استعمال اللفظ في جزء من معناه فمعنى الاول ابطال الحكم بخصوص الف او مع
 انما ابطاله بياثوته فمعنى هذا استعماله في ابطال الحكم والابدم الكراخ قوله
 بخصوص الف واما خلافا لمراد كاسعدية فوجد مع الكراخ كذا في قوله
 والسهم **فان كان** المراد من الف هو كل ما هو في قوله



في قوله بواسطه اثبات نقصه يشترط ان يجب فيه تلك الواسطه
 ان لا يجب بل يجوز ان يكون له او لا يثبت له هذا او كونه ذا كذا باطل لانه كذا
 ولا ينبغي ان يقال ان هذا فائدة لا حرازه مقام المتشابهة والاعتناء وكذا الكلام
 في الاستدلال بما قدمه من وجودية ما به الفرق وهو الواسطه والملاحظه في عمل المقدم
 على غيرهما من النقصين وبين السقوط المدعى في الاضافه بانيه قوله به تلك
 الواسطه فيه اشعر بوجوب عدم تلك الواسطه لكن الظاهر يجوز فيها ان يقال لها
 ان يثبت فيها كالايجز فالحق ان الفرق سها انا هو بوجوب تلك الملاحظه فقط في تلك
 وقد هاهنا الاول قول والخبر ان المنع الحقيقه العقليه والعقلية اذا اصر في المطلق
 لا يطلق في غير تلك الماهية الاطلاق لا يتعلق بانقضاء المدعى المتكلمين لا المنع الحقيقه
 العقليه مطالبه مع مقدمه الاجل والادب والكل يقتضيه الدليل وهو غير موجود
 وهذا لا يكون فلا يتصور ما يقع انما الاول بالمنع الحقيقي هو النقص والعقلاء
 فقط كالكلام السمر منه لا اله الا الحق لا يثبت له العقل فقط لان النفي بقوله
 فلا لا يثبت عنه ولا كل منهما في الاطلاق كما اخذوا في غير ذلك النفي ايضا لا يثبت
 العقلاء والاعتناء في الحقيقه بطل الدليل الدليل الحق المذكور وكذا المراد في اخواته
 الالفيه والالفيه بطل الدليل المقدر وهو لا يكون هذا انما يتم لو ثبت ان
 يقتضيه دليله كوما ولا يصح عند الدليل المقدر لكنه لم يثبت بعد فليدبر قوله
 وما يجب ان يعلم ان كل واحد منهما ينقسم الى النقص والعقلاء في اربعة ما يطلق

كذا في العقلية استناد المنع الى مقدمه



لفظ

لفظ الحقيقه او المجاز وقد يقال تأويل علوم الجبش في والافهم لها مفهوم
 من النقص والعقلاء مع سقم الهماء بعد فيه بحث لاه المتبادر من العبارة ووجوب
 علم النقص وبه المراد ذلك لانه الحق لا يوقف على النقص بل على الالف م فان
 انه يقول وانما يعلم حينها مع الحقيقه العقليه والعقلية والمجاز النقص والعقلاء
 على ان النقص ان لم يوقف على الحقيقه العقليه الا انه يقصد بالمنع الحقيقه العقليه
 الحقيقي مطلقا سواء كان لغويا او عقليا كما قرناه سابقا او النقص والعقلاء
 او كونهما اشارة الى ان النقص والالف معا كما يقال في تلك المسئلة في قوله
 مع المجاز الذي مع استعماله في الموضوع له فلا بد منه في الحقيقة من قوله من استعمال
 وانما خرج عنه الحقيقه لانه فلا بد ان يقول اللفظ المستعمل اللهم الا ان يقال انه
 ثم في الحقيقه المقدره واما الركنه فلا يسلح بها غرضه في هذا لاصلاح قوله في اصطلاح
 ما في العلم انه في المظهر الطرف متعلق بوضعت لا بالمتعلقه اذ لا معنى له عند
 ونقل عنه في بعض النواحي انه يوهن البعض تعلقه بها ما عثرتم ما به لو قال
 اصطلاح كانه اول الملاحه وما ذكره الخدم انه لا يتعلق بشي واحد جاراه متخذا
 لفظا ومعنى اشهر وقته انه يجوز ان يكون في معنى ما كان قوله في حذف النحل وعلمه
 لهذا قال اوله فقوله لاه اول الوبله وانما الطرف الاول متعلق بالمطلق
 وانما بالحقه كانه قوله كذا رزقا منها فخره رزقا على ما قالوا فلا بد وما ذكره

أراد بقوله ذكر ما في الأقسام الخمسة من مثال جزمه مسك للقيام فالله
ترك قوله فاقال المحقق له قوله واستاده إلى الصغر معصية معصية والاكتمال ما
ذكره الطائفة بقوله من قوله ما ليس فالممنوع فقام قوله ما ليس حصصه لغوية يقال
فبغير نظر لا استناد المنع إلى المقدمة كالحاج لا يحرم مع المنع عن المقدمة واستحالة
أو طلب الدليل لئلا يندم العكس وهو جائز لأنه من قبيل ذكر الكل وأرادة الجزء ويجوز
لأنه من قبيل هذه المقدمة ممنوعة مطلوبة الدليل عليها والضمير عبارة عن المقدمة
فلا يجوز منه ما في قبيل هذا لا يشق لا بالضمير عبارة عن فرد المفهوم الكلي للمقدمة
الذكورة في غير المنع فالمنع فيه مع ذلك المفهوم الكلي قلت ما يصح المنع عبارة
عن مفهوم كمال وهو لا يعلو شيء من المقدّمات بل المسمى هو فرد ذلك المفهوم بل انتهى
وممكن الجواب أيضا بأنه تحول على التاكيد لا على التجرّد وأما الجمع هنا فيمنع الرد لا فيمنع
قلت لا دليل على المقدمة دليل أو هو أحد المعصين الاصطلاح من القول واستاده إلى الصغر
معصية معصية قد ناقش في باب الطائفة مع قلت لا دليل على المقدمة دليل إنما يستدل بالدليل
لأن المقدمة كإسناد بعض الحكمه باستاده بذلك إلى المقدمة باسم معصية معصية وترو
بأن المنع هنا محمول على معنى الرد قوله واستاده إلى المدعى مجاز عقبة أنه إذا أراد المدعى
دليل أو معصية دليل كقول المدعى عبارة عن أحدهما تخارفاً فكأن استناد المنع إليه استناداً
ما يؤول به وجهه فلكل لا محار عقبة وكون الأطراف محاراً لغوياً لا نافع ذلك كما قد يقال
الظاهر في حذف المضاف فقد رده وأراد من المدعى دليل أو معصية دليل وقد يقال
مع عدم ملائمة ما علقه باسم كالمسببه فاقوله وأما أن هذا من قدر قول المدعى

المدعى دليل أو معصية دليل كما كتبه غير حفيظة والصواب في القول قد رافضاً أن يدل على المقدمة هذا
ثم قوله وما جاز مبتدأ وقوله في الكذب جزمه وجاز وقوع النكره مبتدأ عند حصول الفائدة أو هو
محدود أو هذا مجاز الكذب والحكمة معطوفة على الكلام بقية فلا يجزى ما قبل مما أنه انما عطفت
بأنه معصية لغوية ولا معنى له وأما ما في قوله معصية معصية فلكل المدعى واستاده مجاز الكذب
والاعراب وهو ماسد ملائحة إلى الكواب ما قد يقال من أنه عطفت بما قوله معصية لغوية واستاده إلى المنع
فما ذكره ولا معنى لمواضعه تريف لبعض المعصين من طائفة الحكمه فمنها لا كازم لهم لبعض من النقل
منع مما قبل الظاهر الكواب بعض المعصين من طائفة الحكمه فمنها لا كازم لهم لبعض من النقل
النقل والمدعى إلى ما لا ينقل وأما بقوله والمدعى ولا معصية بل عليه أن يكون المدعى من الحنفى
مبنياً على من قول المدعى إلا محال المدعى فقط ملازم وعليه التمسك وقد يقال بأنه في جواب
ما حققنا من أن الأاء محال على احتمال آخر غير ذلك المحقق من الكواب ما قد يقال بأنك
المنقول بعينه ما معصيات أعي الكلام الذي يحصل بالسؤال هو قول القائل قال فلان كذا
عليه أن يكون هذا المدعى من أصحاب الحنفى مبنياً على محال الحكمه قول المدعى إلا محال على المحار العقبة والكذب
أو المنقول لأنما سس من المنقول محاراً عقبة أو قد يقال بأنه على الشريف قوله
اصلاً ما كذب المدعى مستقاراً من قول النكره في سابق النفي حيث لا قطع فيه أو يجوز أن لا
أولاً ثم قد يقال بأنه من كذب معصية لا معنى لمواضعه عدم معنى مواضعه واحدة ما راسعاً
فمخرج المعصية النكره (سابق النفي) ما قد يقال بأنك لا تعلق بالنقل مثل ما خاف من جزمه لا بالنفي مثل
بأن الأاء في لا يجزى مما علقه من فاقوله قد يقال من وجهه بأنه ما كذب المدعى مستقاراً مثل

کتابیں

لا ياني كون النعم في اكلها والصواب لكنه غير مناسب في مقام المناظره ويكون ان يحمل الواحد
 على السابعة وكلها اذا ما الاهمال واما المنقول المفعول والاشارة في قوله انما لا ينقل
 للتأييد وهذا اشارة الى انفس قوله اصلا بقوله يعني لامناقصه محاربه او حقيقة الى
 معنى ان هذا النقص مما تقدم من الماثل الى المواخذة وهذا المكسب ان يذكر في السابق فوق
 الاستثناء والامتنان لما خيرا صلا لا يقال اخره لفصل ما اوصافه فاقبل لا قوله
 وينبغي ان يكون فيه وهو قال اخره للاشارة الى ان ذلك الاستثناء انما هو في عموم المواخذة
 كما انه اذا علم بالمنقول انما هو في عمومه وقته مما دخل لعدم المواخذة في الاستثناء
 لا يصح ان يكون مستثنى منه اصلا واقول حمل ان يكون وجهها انما خير سدة امثلة الاستثناء
 مع قوله لانه محكي لا التزام فيه بنسبة حتى يصح ان يكون الاستثناء عنه قوله واما اذا أطلق
 وصفها وجه ثالث وهو تعلق كل واحد منهما بما قياس ما يشي عند قوله واما ما
 منعتا وعلم يتصرف له لسهولة اخذه بعد ان يبين المدح والثناء في قوله او جرحه عطف
 على الدليل انما او جرحه من الدليل فعلى الاول الضمير للدليل وعلى الثاني جرحه من الدليل فالتحقيق
 المقدر من المنقول جرحه من الدليل على وجه ثالث هو جرحه من الدليل على وجه اول يكون المنقول جرحه من
 الدليل وفي بعض النسخ او جرحه من الدليل او جرحه من الدليل في النسبة قوله او جرحه اما
 عطف على انفس او على الدليل انما على الاول المنقول جرحه من الدليل وعلى الثاني المنقول جرحه من
 جرحه من الدليل واما ما كان في بعض النسخ لا حد من ذلك **قوله** انما لا ينقل عن نقل عنه انما يكون
 المنقول من الدليل وجرحه من الدليل انتهى فالتحقيق انما لا ينقل عن المواخذة الى المنقول هو

بجانب

COI

اعترض على ما في النص ان يقال ما عليها بالسقاط النقص اذ هو واقعة لا محال التجوز والمقام
 عام في التجوز اقول ان المقام انما هو مقام التجوز انما هو مقام اجزاء هذه الوضائف على النقل
 والتجوز والنقص هما انما هو واقعة لتوهم التجوز في مقام بيان هذه الوضائف في كلام
 الله ولها ما هو معمول للمناقضة مجازا مطلقا اما اصطلاح في الوضائف المخصوصة المعينة
 حرمنا او الى المناقضة التي تجوز فيها مجازا عقليا او حذفتها او حذفنا الاول والى ما تقدم
 دليلها كما يدل عليه قوله بشرط معنى معدومة وهذا ما راجع من الدليل
 وهو محذوف كما استدلنا به في حوزة فخران يكون معهما ما عتبارا لارجاع المقام
 الدليل الثاني لا راداة الا راداة من مقدمة الدليل من النقل والمقدور انما هو مقتدر
 ان يقتدر مقدمة الدليل كما يقول منقول من النقل والمقدور منقول ثالث لا يغير المناقضة
 المراد من المناقضة حرمنا من المناقضة مجازا عقليا او حذفتها كما في رابعة المحاسبة وقوله
 م السمع مطلقا ارسوا كما نصنا تفصيلا حقيقيا او مجازيا او نقض اجماليا بشبهها
 او حقيقيا فقط ما قبله قال من المناقضة مجازا لغويا او حقيقيا عقليا وم السمع مطلقا
 والمعارضة مطلقا كما استدلنا في نظرونا وجهها من الحاشية حرمنا وجهها من الاول
 ان المحرم المسفاد من قوله لا حرم لجواز توجه المعارضة المحصورة فانها ابطال المدعى المدعى
 عرفها اجماعا وبالحجج ان هذا النعم من مذهب محققين من اهل المعارضة ابطال الدليل
 وانما المحصر لجواز توجه النقص والمعارضة مجازا لغويا او عقليا او حذفتها وبالحجج
 ان النقص والمعارضة المحاذرين غير متحققين في محاورهم ور هو الدليل اقول ان محذوف

دليل قوله او استغلت ولا وجه لنا فيه والحقنا وقوله ان الدليل اشارة الى ان النقص استخدام
 فانه راجع الى دليلها باعتبار الحسنة حكم ان النقص انما يكون للجنس والخاصية لا للافراد
 واما المراد بقوله دليلها فاما هو الفرد لا المعنوي والمقصود كالايجوز عنه النقص راجع الى
 الاقوال سواء المركب فعداثة رة الاية الهية المركبة من غير الدليل وكذا الكلام في نفسه
 فاقول ولا تنقل اولا اراو لم يكن بالاستخدام لذاته بل كان بالاستخدام بالغير كما في
 المسوات او بالاستخدام اصلا كما في الاستقواء والغيب ثانيا اقول استخدام ثالث لا يغير
 بالقول الاول اما القول الملقوط فيكون ثم نفا لدليل الملقوط واما القول المعقول فيكون ثم نفا
 لدليل المعقول فيكون ثم نفا لهما فكل واحد منهما لا ينافي بالقول الاخر هو المعقول لا غير كما هو
 المشهور او لا يجب تلفظ المدلول واعتراف عليه ما يلفظ الدليل الاستدلال كدونه فلا يبيح ان يكون
 هذا ثم نفا لدليل الملقوط واجبة في سائرته بواسطة الملقوط يستدرك العقل المعقول بالنسبة الى
 العام بالوضع اقول هذا من ان يلفظ لا يكون الاستدراك بالذات الا انما هو الاستدراك بالذات ان
 لا يكون بواسطة اجنبية لانه لا يكون هناك واسطة اصلا وايضا لا يتم هذا الكلام او المراد بالاستدراك
 هو الاستدراك في الواقع لا العلم وان كان كما في ما قبله والايخرج عنه ما عدا البينة الانتاج كما في غير
 المحاسبة والحجج ب ما المراد باستخدام الاقوال في العلم استخدام فقط او مع انضمام امر اخر كلف
 او مضر كما في القول الملقوط وان استخدام العلم بالقول المعقول يمكن لا بد من معنى قول اخر لان العقل
 لا يستخدم بالحقق وكذا ان يكون المراد باستخدام القول الملقوط قول اخر استخدام مدونه فيكون وصف
 الصفات باستخدام وصف حال معناه في العلم المشهورة وكذا ان تريد بالقول الاخر ايضا



مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>